أيُّها المرور .. من رآكَ

يبدو أن جهاز المرور لدينا دخل في غيبوبة طويلة لن يفيق منها إلا بالخصخصة الكاملة، وتسريح الخاملين، ونقل العاملين إلى قطاعات أمنية أخرى!

هذا هو الحل الجذري المفيد مع حالة المرور المستعصية، أما ما يحصل الآن من (تبطّح) في المكاتب والحصول على بدلات العمل الأمني الميداني في نفس الوقت، فهو الفساد الإداري بعينه وأذنه ورأسه!

عمل المرور عمل (أمني) بالأساس، يستدعي الحضور والتواجد في الشارع لفرض هيبة الدولة وفرض النظام، وكشف المخالفين لأنظمة المرور ولأنظمة الدولة بشكل عام، ومحاصرة المجرمين ومتخلفي الإقامة ومنعهم من التحرك بحرّية، وضبط حركة الشارع وفك اختناقاته، والتعامل مع الحوادث، والحفاظ على أمن الناس وصحتهم وأموالهم وأوقاتهم وراحتهم، والحفاظ على البيئة بالحد من وجود السيارات المتهالكة وعوادمها القاتلة، والحد من هدر الطاقة، وتخفيض خسائر الدولة ونفقاتها بالحد من الحوادث وما ينتج عنها من وفيات وإصابات تستدعي الإنفاق الطائل على العلاج، وكذلك بترشيد استخدام المرافق العامة خاصة الطرق والأرصفة، ولكن للأسف، وأقولها بمرارة، أين المرور عن كل هذا؟!

إنهم في المكاتب، يقومون بأعمال إدارية بحتة يمكن لأي موظف مدني القيام بها، يدخلون معلومات، ويطبعون إصدارات، ويتفرجون على ازدحام الشوارع عبر الشاشات، ويصدرون الأوامر للأفراد (الصدَّاقين) و (المغضوب عليهم) وهم القلّة الذين يعملون في الشارع، لأنهم فقط لم يجدوا من (يضبّطهم)

obeikandi.com

وينقلهم للمكاتب!

ورغم أن معظم الأعمال التي كانت مسندة لجهاز المرور تقوم بها الآن شركات خاصة، مما يعني قلة المهمات المسندة إليه، إلا أن هذا الجهاز غائب حتى عن أداء تلك المهمات القليلة، فتعليم القيادة واختباراتها مسندة لشركة، ويستطيع من خلالها القائد المحترف (للحمارة) في الهند أن يحصل على إجازة وشهادة منها بصلاحيته لقيادة السيارة من اليوم الثاني لوصوله المملكة، وحتى لو كان أعمى أو مختلاً عقلياً فإن ختم العيادة الطبية الداخلية جاهز للتبصيم على أية ورقة تمرُّ عليه دون تمييز، مثلما المرور جاهز لإصدار رخصة لأي معاملة تأتي عن طريق هذه الشركة دون تمييز!

أما الحوادث وتخطيطها فألقيت مسؤوليتها على شركة أخرى، ونقل السيارات المصدومة ألقيت مسؤوليته على أصحاب (السطحات)، وكل ما على جندي المرور هو الاحتفاظ بأرقام الشباب في تلك الشركة وأرقام أصحاب الونشات والسطحات ليوزعها مجاناً على (المتصادمين)، وكذلك التأكد من وجود التأمين ونماذج التحويل على الورش وورقة الإصلاح!

وفيما يتعلق بمراقبة الإشارات والسرعة فقد كفاهم ساهر عناءها، كما كفتهم الكاميرات الأخرى التجوال في الشارع، وأصبحوا يتناولون المكسرات والفصفص وهم يراقبون الشاشات في المكاتب، ويتابعون بالهاتف (الصدّاقين) من (أخوياهم) الذين يقومون مشكورين بالنوم في الدوريات تحت الكباري!

أما موضوع السيارات المتهالكة التي لا تصلح للاستهلاك الآدمي فقد ألقوا بمسؤوليتها على الفحص الدوري، وينتظرون شركة أخرى تتابع في الشارع سريان الفحص من عدمه.

فماذا بقي من عملهم إذاً؟!

يفترض على الأقل، أن يتواجدوا في الشارع أمام الناس، ولو كان فقط من باب ذر الرماد في العيون، أو حتى لمعالجة المخالفات البسيطة، ولكن للأسف،

أصبحوا عملة نادرة، وكائناً هلامياً، بل خرافياً كالعنقاء، نسمع به ولا نراه إلا في المكاتب.

وحتى إن تواجدوا أحياناً، فقد رأينا بأم أعيننا أن وجودهم حتى بين (المفحطين) وهم أعتى المخالفين لم يعد مهاباً، بل صدموا دورية المرور وطردوها وهم يضحكون!

وحتى الوقوف الخاطئ، وهو أضعف الإيمان، لا يهتمون به ولا ينظرون إليه، وحين طلب منهم معالجته بشكل فوري واستثنائي في مكة المكرمة عند الحرم عالجوه بشكل خاطئ ومضرٍّ بالناس، حيث ألقوا بالمهمة لونشات (البرماوية) التي أصبحت تخطف سيارات المخالفين وغير المخالفين وتلقي بها في أحواش الحجز (والسيارة بخمسين والحسابة بتحسب) ولذلك أنصح أي شاب (برماوي) عاطل عن العمل، طبعاً السعودي لا يعجب مرورنا، أنصح الشاب البرماوي العاطل أن يشتري ونشاً أو سطحةً ويتجه لمكة المكرمة ويبدأ في (قشع) السيارات حتى لو من العوالي أو الشرائع، وحتى لو من مواقف الأسواق أو من أمام البيوت، ويلقي بها في أحواش المرور، فلا المرور سيسألك من أمرك بهذا ولا من أين أحضرتها، ولا صاحب السيارة سيحاسبك فهو لن يبقى شهراً في مكة ليراجع الدوائر الحكومية ليثبت أن سيارته كانت تقف بشكل صحيح، بل سيدفع الخمسين ويصمت، إنها (شغلة) مربحة بكل المقاييس!

obeikandl.com